عمومية الشركة تقر توزيع 15 % نقداً

القيسي: 2.2 مليون دينار صافي أرباح «ساي نت» خلال 2022

عقدت شركة شبكة المعلومات الائتمانية «ساي نت» مقدم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني، اجتماع الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية الأسبوع الماضي وذلك في مقر الشركة، حيث أعلن رئيس الاجتماع نائب رئيس مجلس الإدارة ناصر محمد القيسي ان «ساي نت» حققت صافي أرباح عائدة على المساهمين بقيمة قدرها 2.227.248/- دينار (مليونان ومائتان وسبعة وعشرون الف ومائتان وثمانية وأربعون دينار كويتي) بعد استقطاع مخصصات الزكاة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المالية المنتهية في 30/9/2022 مقارنة بأرباح السنة المالية الماضية 2021 والتي بلغت قدرها 1.606.329/- دينار، كما بلغ إجمالي الإيرادات خلال السنة المالية المنتهية في تاريخ 30/9/2022 مبلغ 4.436.285/- دينار (أربعة ملايين وأربعمائة وستة وثلاثون الف ومائتان وخمسة وثمانون دينار كويتي) مقارنة بإيرادات السنة المالية الماضية 2021 والتي بلغت قدرها 3.313.153/- دينار، وهو ما ساهم في تعزيز حقوق ملكية المساهمين ليبلغ قدره 17.625.394/- دينار (سبعة عشر مليون وستمائة وخمسة وعشرون الف وثلاثمائة وأربعة وتسعون دينار كويتي)،

وهو الأمر الذي أوصى معه مجلس الإدارة للجمعية العامة العادية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة قدرها 15 % من رأس مال الشركة المدفوع بمبلغ 342.000/- دينار (ثلاثمائة وإثنان وأربعون ألف دينار كويتي) على المساهمين الحاليين المقيدين في سجل أسهم الشركة لدى الشركة الكويتية للمقاصة حتى تاريخ انعقاد الاجتماع، كما اقترح مجلس الإدارة منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة نظير مجهوداتهم خلال السنة المالية المنتهية في 30/9/2022 بنسبة قدرها 2.20 % من الأرباح بعد استقطاع واستنزال الاستهلاكات والاحتياطيات وتوزيع الأرباح على المساهمين بحسب النسبة المقترحة من مجلس الإدارة ومخصص مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومخصص ضريبة زكاة المال بإجمالي قدره 49.000/- دينار (تسعة وأربعون ألف دينار كويتي) بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية والجهات المختصة ذات الصلة.

وقال القيسي أن الشركة شهدت مرحلة بارزة في تاريخها خلال السنتين الماضيتين وذلك عبر تطبيق عدة مبادرات وبرامج أسهمت بدورها في تطوير أعمال الشركة بطرق وآليات رقمية مبتكرة في إطار رؤية بنك الكويت المركزي في توفير خدمات التصنيف الائتماني وتحليل البيانات وفق أفضل الممارسات المتبعة في هذا الشأن، وذلك من باب حرص مجلس إدارة الشركة على التخطيط المسبق للتعامل مع كافة الظروف والمتغيرات التي أسهمت في توفير وترقية الأنظمة والبرامج الآلية لكي تتوافق مع التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في العديد من الإجراءات وفق أفضل مبادئ الشفافية والحوكمة.

وأضاف القيسي أن «ساي نت» كانت سباقة في مساندة ودعم جميع القطاعات المصرفية والمالية والتجارية وغيرها من القطاعات الأخرى ضمن أعلى مستويات الجاهزية لتقديم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني، كما تبنت الشركة استراتيجية تحول رقمي تلبي احتياجات وتطلعات الأعضاء المشتركين ومتطلبات العملاء من الأفراد والشركات، سواء من خلال تطوير الأنظمة القائمة، أو إضافة أنظمة مساندة، وبصورة استباقية لتواكب الشركة تلك التوجهات الحديثة في مجال استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة التي تعتبر نقلة نوعية أحدثتها نظم التحول الرقمي الجديدة.

وكشف القيسي عن قرار تعزيز الهوية الوطنية للاسم التجاري للشركة لتصبح (شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية) بعد مرور 23 عاما منذ تأسيسها لتعتبر تلك الهوية هي بمنزلة التأكيد على متانة وأهمية دور «ساي نت» في الحفاظ على الحياة الائتمانية في الكويت.

وأكد القيسي، إن تلك النتائج تؤكد قوة العناصر الجوهرية التي تعزز من أداء «ساي نت» وضمان جودة أعمالها كما أنها تعد أساسا راسخا ترتكز عليه خطط النمو خلال العام القادم، ولذلك سوف تواصل الشركة خلال 2023 تركيز مجهوداتها في مسار نموها المستقبلي من موقع ريادي ومتميز تعمل فيه على تعدد منتجاتها وابتكاراتها بطرق تكنولوجية متطورة، بالإضافة إلى تقديم العديد من المبادرات والخدمات الإستراتيجية عبر استخدام القدرات الرقمية المبتكرة التي يتم بناءها بصورة متطورة للتأكيد على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي واقتناص المزيد من فرص النمو المجزية مما يساهم في تعزيز الخدمات المقدمة للقطاعات المصرفية والمالية في الكويت من حيث الكفاءة والإنتاجية والمصداقية ليتحقق معه الهدف المنشود في تنمية الوعي والثقافة الائتمانية لجميع المواطنين والمقيمين في الكويت.

وفي الختام تقدم القيسي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير لجميع السادة مسؤولي بنك الكويت المركزي على دعمهم المستمر، كما تقدم بالشكر إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة على الجهود المبذولة والتفاني في العمل مثمنا الدعم الكريم من جانب المساهمين الأعزاء والأعضاء المشتركين الكرام.

النتائج المالية تؤكد قوة العناصر الجوهرية المعززة لأداء الشركة وضمان جودة أعمالها

تبني إستراتيجية التحول الرقمي لمواكبة التوجهات الحديثة في إطار رؤية "المركزي" والبنوك الكويتية

تعزيز الهوية الوطنية للاسم التجاري للشركة بعد مرور 23 عاما على تأسيسها

نستهدف تقديم مبادرات وخدمات إستراتيجية واقتناص المزيد من فرص النمو المجزية في 2023

ناصر محمد القيسي مترأساً اجتماع العمومية

«المركز» يشارك في ملتقى الاستثمار السنوي في أبو ظبي

أعلن المركز المالي الكويتي "المركز" عن مشاركته في فعاليات الدورة الثانية عشر لملتقى الاستثمار السنوي الذي عقد في أبو ظبي خلال الفترة من 8 إلى 10 مايو 2023، تحت شعار "التحول في أوجه الاستثمار: فرص الاستثمار المستقبلية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنوع والازدهار"، وذلك بحضور ومشاركة نخبة من ممثلي الدول وكبار المستثمرين العالميين وقادة الأعمال الدوليين من القطاعين العام والخاص لمناقشة آخر المستجدات الاقتصادية. ومثل "المركز" في حضور المؤتمر الشيخ حمود صلاح الصباح، نائب رئيس في إدارة الاستشارات الاستثمارية الدولية. وتأتي مشاركة "المركز" في المؤتمر من منطلق حرصه على الاطلاع على أحدث الاتجاهات الاقتصادية، الأمر الذي يمكنه من استكشاف الفرص المتاحة في الأسواق المختلفة، والتي من شأنها تحقيق أهداف العملاء.

واستقطب المؤتمر أكثر من 600 متحدث و160 حلقة نقاشية و170 دولة و50 شركة ناشئة وما يزيد عن 40 وزيراً. ويهدف الملتقى إلى تعزيز الفرص الاستثمارية من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول وفتح آفاق التعاون فيما بينها لتعزيز تنوع الاقتصاد العالمي عبر قطاعات مختلفة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة والتكنولوجيا النظيفة والبنية التحتية الخضراء والتعليم والابتكار وأولويات الاستثمار لخلق قيمة طويلة الأجل. وضم الملتقى خمسة محاور رئيسية هي الاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات الناشئة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومدن المستقبل، والمحافظ الاستثمارية الأجنبية. وعقد الملتقى جلسات نقاشية وورش عمل لبحث أفضل الممارسات الاقتصادية وسبل دمج التقنيات المبتكرة في الاستثمار، ودور الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في المستقبل، وفرص الاستثمار المستدامة في الاستثمار الأجنبي، وأهمية الابتكار في تحقيق النمو في ظل المنافسة القوية. كما شملت محاور الملتقى التحولات في أسواق المال العالمية وسبل تحسين مرونة سلاسل الإمداد للاستفادة من فرص النمو.

محمد النقي: 3 مناطق صناعية بالكويت تحتاج إلى إعادة هيكلة

تراجع تمويل البنوك الكويتية للصناعة 67% في شهرين

11.5 % قيمة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج

الكويت سابع أكبر اقتصاد عربي بناتج محلي 183.6 مليار دولار

محمد النقي

أكد عضو اتحاد الصناعيين العرب وعضو اتحاد الصناعة الكويتية محمد النقي على أن القطاع الصناعي لابد ان يحظى باهتمام كبير من الكويت وضرورة المساهمة من الدولة لجعلة جزء كبير من الاقتصاد الوطني، وتعدّ الصناعة من أهم الأنشطة الاقتصادية على مستوى دول مجلس التعاون، حيث يحتل المرتبة الثالثة كأهم نشاط اقتصادي في الدول الأعضاء، كما يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس حيث تتجاوز نسبة مساهمته أكثر من 11.5 في المئة.

وكشف أن الكويت حلت بالمرتبة السابعة كأكبر الاقتصادات العربية لعام 2022، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي للبلاد نحو 183.6 مليار دولار، فيما حقق الاقتصاد الكويتي ثاني أعلى معدل نمو في المنطقة بمعدل 8.7 %.وقال إن متوسط نصيب الفرد في الكويت من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوى الشرائية بلغ 51.5 ألف دولار سنوياً، فقد انخفض عدد المصانع في الكويت بنسبة 15.7 في المئة منذ عام 2013 وحتى عام 2022 إذ بلغ اليوم بحسب المسح الصناعي للهيئة العامة للصناعة 696 مصنعاً، بعد أن كان 826 مصنعاً في عام 2013، كما أن عدد المناطق الصناعية أقل بكثير من حاجة الكويت للتحول إلى دولة صناعية متعددة الدخل. ووفقاً للمسح الصناعي لهيئة الصناعة، فإن من بين 19 منطقة صناعية، تتمركز معظم المصانع في 3 مناطق بنسبة 71.7 في المئة من إجمالي عدد المصانع في الكويت، وتحتل منطقة صبحان الصناعية 26.7 في المئة من إجمالي عدد المصانع بـ 186 مصنعاً، تليها منطقة أمغرة الصناعية بـ176 مصنعاً، ثم منطقة الشعيبة (الشرقية والغربية الصناعية) بـ 137 مصنعاً، أما مناطق الروضتين والشقايا والمرقاب الصناعية الثانية فلا يوجد فيها سوى مصنع واحد فقط، وهناك في مناطق العبدلي والفحيحيل وجنوب أمغرة مصنعان.

ويعتبر صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى الأكثر صناعة في الكويت بنسبة 24.1 في المئة من الصناعات الكويتية وبعدد 168 مصنعاً، منها صناعة الخرسانة والأسمنت والجص والجير والمنتجات الطفلية الإنشائية، وتأتي صناعات المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية الأقل في الصناعات الكويتية بعدد مصنع وحيد.تراجع إجمالي التمويل الشهري المقدم من البنوك المحلية إلى قطاع الصناعة (المجمع) في شهري يناير وفبراير بنسبة 66.8 في المئة وبقيمة 376.3 مليون دينار، ليهبط من 562.3 مليون دينار في يناير وفبراير 2022 إلى 186.3 مليون دينار في نفس الفترة من 2023.

وحسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي لشهر ديسمبر الماضي، هبط التمويل الشهري المقدم لقطاع الصناعة على أساس شهري بنسبة 26.8 في المئة وبقيمة 28.9 مليون دينار من 107.6 مليون دينار في يناير إلى 78.7 مليون دينار في فبراير، وتقلص على أساس سنوي بنسبة 81 في المئة وبقيمة 335.4 مليون دينار، وذلك مقارنة مع 414.1 مليون دينار في فبراير 2021، والذي بلغت فيه تمويلات قطاع الصناعة أعلى مستوى لها، في المقابل شهدت أدنى مستوى لها في سبتمبر 2022 والتي بلغت فيه نحو 63.7 مليون دينار.ويأتي هذا التراجع للتمويلات المقدمة لقطاع الصناعة رغم نمو التسهيلات الائتمانية الشهرية الجديدة (المجمعة لكل القطاعات) خلال شهر فبراير الماضي، بنسبة بلغت 3 في المئة وبنحو 49.6 مليار دينار لترتفع من 1.615 مليار دينار في يناير إلى 1.665 مليار دينار في فبراير، لكنها تراجعت على أساس سنوي بنسبة 24.8 في المئة وبقيمة 550.3 مليون دينار، وذلك بعد أن كانت 2.215 مليار دينار في فبراير 2022.

وشهد الرصيد المتراكم لتمويلات الصناعة التي تقدمها البنوك المحلية تراجعاً بنسبة 0.4 في المئة وبقيمة 11.4 مليون دينار على أساس سنوي، ليرتفع من 2.88 مليار دينار في فبراير 2022 إلى 2.873 مليار دينار في فبراير الماضي، في المقابل وزاد هذا الرصيد على أساس شهري بنسبة 0.4 في المئة وبقيمة 11.5 مليون دينار، وذلك بعد أن كان 2.861 مليار دينار في يناير الماضي، وارتفع بنسبة 2 في المئة وبنحو 56.6 مليون دينار مقارنة مع 2.816 مليار دينار ديسمبر 2022.

وشهد رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك (لكل القطاعات) نمواً خلال شهر فبراير الماضي، بنسبة بلغت 0.4 في المئة وبقيمة 233.2 مليون دينار من 52.46 مليار دينار في يناير إلى 52.696 مليار في نهاية فبراير، وصعد هذا الرصيد على أساس سنوي بنحو 3.862 مليار دينار وبنسبة 7.9 في المئة بعد أن كان 48.834 مليار دينار في فبراير 2022.

ويرى أن القطاع الصناعي شهد تحسناً واضحاً في البيئة التشغيلية من منتصف 2021 حتى الآن، وذلك نتيجة الاتجاهات الإيجابية التي تشهدها الكويت والعديد من الدول حول العالم نحو العودة التدريجية للتعافي الاقتصادي، إضافة إلى توازن أسواق النفط التي تأثر الطلب فيها بالجائحة.من أبرز العوامل التي تساعد على تنشيط الصناعة ونموها، فلولا الأيدي العاملة لما استطاعت المصانع أن تنتج العديد من الأشياء الأساسية التي تعتمد عليها الدول، وبالتالي الأيدي العاملة عنصر أساسي من عناصر تنمية السياحة. كما أن رأس المال عامل مهم ويشكل أهمية كبيرة، فالمصانع التي تنتج المنتجات الصناعية تحتاج إلى مُعدات وآلات، ينبغي أن تكون متوفرة، وحتى تتوفر تلك المعدات والآلات ينبغي أن يكون هناك رأس مال.غير أن النمو القوي في القطاعات غير النفطية، الذي من المتوقع أن يصل إلى 4.6 % في عام 2023، سيقلل من أوجه القصور في أنشطة الهيدروكربونات، ويرجع السبب في ذلك في المقام الأول إلى الاستهلاك الخاص والاستثمارات الثابتة وتيسير سياسات المالية العامة استجابة للإيرادات النفطية المرتفعة نسبيا في عام 2023.

«معجزة الشفاء» تحصد الميدالية الذهبية في مسابقة دولية

محمد قاسم المجددي

حصلت شركة عسل معجزة الشفاء على عدد من أبرز جوائز الجودة العالمية تقديراً لتميزها الرائد في صناعة منتجات عسل النحل فائقة الجودة، حيث جاءت في المراكز الثلاث الأولى وحصلت على الميدالية الذهبية عن أربع منتجات من مصاصات عسل السدر، والميدالية الفضية عن خمس منتجات أخرى للعام 2023.

وبدوره قال خبير إنتاج العسل وتربية النحل محمد قاسم المجددي ومدير شركة معجزة الشفاء: إن حصول منتجاتنا على هذه الجوائز بجانب حصولنا على شهادات الجودة العالمية مسبقا، جاء ثمرة جهود سنوات وخبرات كوادرنا، فضلاً عن سعينا الدائم والدؤوب للارتقاء بمنتجات العسل وتطويرها بكافة أشكالها وأنواعها، بالإضافة إلى حرصنا على تطبيق أعلى وأدق مواصفات للجودة العالمية في منتجاتنا بما يشبع احتياجات وتطلعات المستهلكين، ويعزز دورنا المجتمعي والانتاجي نحو دعم منظومة الأمن الغذائي محليا وعالميا .

واختتم مدير معجزة الشفاء : أدعو كل منتجي العسل خاصة، وشركات الصناعات الغذائية عامة إلى مواكبة التطور العالمي في تحقيق أعلى معدلات الجودة لمنتجاتها لدعم الأمن الغذائي .